Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **مشاركة سياسية، سياسات متعلقة بالشباب، دمج الشباب في الهيئات الرسمية، اليمن**

البلد: **اليمن**

دور المجتمع المدني في إقرار سياسات إشراك الشباب للعمل مع المؤسّسات الرسميةدور الحملات المدنية في مناصرة ضحايا

| لبيب شائف محمد |

يمثّل الشباب الفئة الأكثر تأثيرًا في المجتمع كونهم الطاقة المُنتجة والفاعلة، لذلك تتجه العديد من البلدان نحو تفعيل دور الشباب في التنمية، وقد ساهم المجتمع المدني في ترسيخ تلك القناعات من خلال تعزيز مشاركتهم المجتمعية وإيصال أصواتهم وتمكينهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

مع ذلك، هناك بلدان، ومنها اليمن، لا يزال الوضع لديها ضبابي فيما يتعلّق بمساهمة الشباب ودور المجتمع المدني في التنمية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف إلى دور المجتمع المدني في إقرار سياسات إشراك الشباب في العمل مع المؤسّسات الرسمية، والعوامل المؤثّرة ونتائج ذلك الدور، وأخيرًا الخروج بدروس مستفادة حول تعزيز فرص الشباب للمشاركة في صنع القرار الرسمي.

أعدّت هذه الورقة وفقًا لمنهجية دراسة الحالة، واعتمدت البحث في البيانات المكتبية، واستهدفت خمس منظّمات مجتمع مدني، وعيّنة من عشرة ناشطين شباب انخرطوا في مشروعات لها علاقة بهدف الدراسة قامت بها تلك المنظمات، و٨ قادة حكوميين ممّن عملوا مع أولئك الشباب وتلك المنظّمات.

أوّلًا: خلفية المشكلة وسياقها العام

تعاني اليمن من مشكلات سياسية واقتصادية مُتجذّرة منذ حرب العام ١٩٩٤ مرورًا بحروب صعدة الستة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، وثورة الشباب في العام ٢٠١١، وأخيرًا الحرب الدائرة منذ آذار/مارس ٢٠١٥، وجميعها أنهكت البلد وأثّرت على النسيج الاجتماعي وأهلكت الاقتصاد. في خضمّ هذه الصراعات كان المجتمع المدني يؤدّي أدوارًا متنوّعة، وخلال السنوات العشر الماضية حقّق إسهامات هامّة شملت تقديم الخدمات ودعم جهود اللامركزية وتشجيع مشاركة الشباب في العمل مع المؤسّسات الرسمية وتعزيز التنمية عمومًا.[١]

هناك ما يزيد عن ١٠ آلاف منظّمة مجتمع مدني مُسجّلة في اليمن لا ينشط منها بشكل فعّال سوى ٣٠٪، والقسم الباقي هو ذات أنشطة محدودة وموسمية أو مُسجّل من دون أن يكون ناشطًا، كما يقدّر وجود نحو ٤ آلاف منظّمة غير مُسجلّة.[٢]

على الرغم من العدد الكبير لمنظّمات المجتمع المدني ووجود آلاف المبادرات الشبابية والعشرات من شبكات المجتمع المدني التي يقود غالبيتها شباب ولها تأثيرات فعّالة في المجتمع،[٣] إلّا أن قياس دورها في دعم إشراك الشباب في العمل مع المؤسّسات الرسمية غير واضح حتّى الآن. لقد رُصِدت جهود عشرات منظّمات مجتمع مدني التي عملت على مشروعات مماثلة، لكن الوصول إلى بيانات دقيقة عن تلك الجهود لا يزال غير متاح إلّا بعملية بحثية مركّزة.

عملت منظّمات المجتمع المدني في اليمن خلال العقد الأخير في مناخ غير مستقرّ بسبب الصراعات التي شهدتها البلاد، ومع ذلك هي تكافح لتحقيق تأثيرات ملموسة في الواقع، من أبرزها تعزيز مشاركة الشباب في المؤسّسات الرسمية.

١ البنك الدولي، منظّمات المجتمع المدني في اليمن في مرحلة التحوّل، دراسة، ٢٠١٣، ص٧

٢ وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٧

٣ وفقًا لتقارير المنظّمات الدولية وعلى رأسها الأوتشا والبرنامج الإنمائي والمنظّمات قيد البحث، بتصرّف

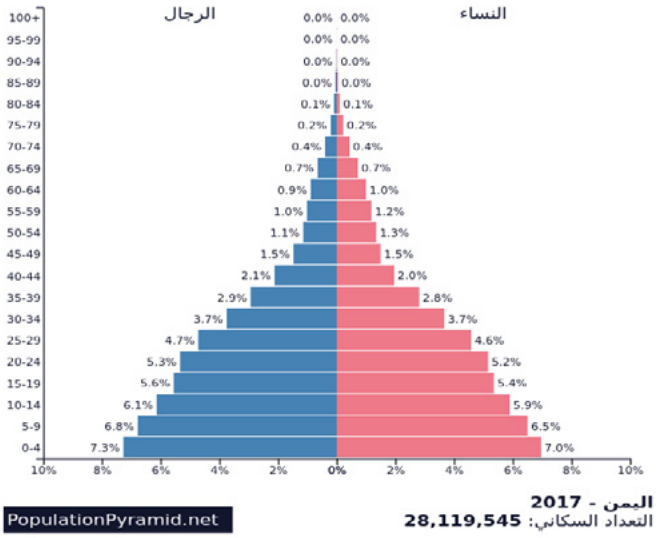

يمثّل الشباب نسبة ٣٣,٨٪ من السكّان في الفئة العمرية ١٨-٣٠ سنة وهم طاقات المجتمع ومحرّك ثورة العام ٢٠١١ ولديهم حاليًا أدوارًا مجتمعية متنوّعة أبرزها دعم جهود الإغاثة الإنسانية وتبنّي صوت السلام والتنمية المحلّية، وعلى الرغم من ذلك تراجع دورهم السياسي وتأثيرهم في القرار المؤسّسي.[٤]

أثّرت إرهاصات الصراع القائم في اليمن على الشباب من جوانب عدّة أبرزها تنامي الفقر والبطالة والحرمان ومحدودية بناء قدراتهم للتعاطي مع العصر، واستقطاب جماعات العنف، وفقدان التوازن النفسي، والفراغ الفكري والتعامل الخاطئ مع التراث. وأظهرت دراسة أن الولاء والانتماء لدى الشباب اليمني انخفض بسبب الحرب القائمة من ٥٥٪ إلى ٢٠٪، وهو ما ينعكس سلبًا في تعاطيهم مع القضايا العامّة.[٥]

تكمن المشكلة في الحاجة إلى معرفة دور المجتمع المدني في إقرار سياسات إشراك الشباب في المؤسّسات الرسمية، وتطوّر هذا الدور والعوامل المؤثّرة عليه، وأخيرًا والدروس المستفادة.

ثانيًا: جهود المجتمع المدني في إشراك الشباب في العمل مع المؤسّسات الرسمية

وفقًا لمعيار قرب المشروع من أهداف الدراسة، تمّ اختيار خمس منظّمات بارزة نفّذت مشروعات لدعم إشراك الشباب للعمل مع المؤسّسات الرسمية خلال السنوات العشر الأخيرة، ومن ثمّ تصميم نموذج أسئلة مقابلة لدراسة جهود تلك المنظّمات، حيث تمّ التركيز على مشروعين في كلّ منظّمة منها، ثمّ جرت المفاضلة بينها لتستقرّ دراسة الحالة على تجربة واحدة لكلّ منظّمة وفقًا للجدول التالي:

المنظّمة	المشروع وتوقيت تنفيذه	النطاق	الجهات الرسمية الشريكة	استراتيجية العمل	أهم المخرجات
ألف باء مدنية وتعايش (عدن)	حقوقيون من أجل السلام (٢٠١٧)	محلّي ٣ محافظات	مكاتب التخطيط مكاتب الأمن	تدريب وتأهيل تنسيق دور الشباب عبر تشكيل لجان حماية حملات توعية	تشكيل لجان حماية تعمل بشكل مستمرّ مع مؤسّسات أمنية لتعزيز قوانين ومبادئ حقوق الإنسان والسلام والتوعية بها والدفاع عنها.

٤ من نتائج مقابلات المبحوثين
٥ نتائج حلقة نقاشية حول واقع الشباب اليمني في الحرب القائمة بين الاستغلال والتحريض، برنامج واحد من الوطن، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المنظّمة	المشروع وتوقيت تنفيذه	النطاق	الجهات الرسمية الشريكة	استراتيجية العمل	أهم المخرجات
مؤسّسة رنين اليمن (صنعاء)	إشراك المجتمع المدني في بناء السلام وتعزيز دور الشباب للعمل على المستوى المحلّي (٢٠١٨)	محلّي	محافظات: صنعاء عدن مأرب حضرموت	تدريب الشباب للعمل مع قيادات السلطة المحلّية التنسيق لعمل الشباب كمستشارين لصنّاع القرار في المحافظات (وكلاء/ مدراء المديريات) متابعة وتوجيه لأعمال الشباب مع القيادات المحلية.	أولويات المجتمع للمحافظة إعداد ورقة سياسات حول قضية ذات أولوية في كل محافظة تقديم مقترحات مشاريع لصانع القرار حول قضية ذات أولوية في المحافظة حملة مناصرة للقضية المستهدفة
مركز الإعلام الاقتصادي (تعز)	أصوات الشباب والنساء (٢٠١٣-٢٠١٤)	وطني/ محلّي	وزارة الإدارة المحلية وخمس محافظات	تدريب مشترك لأعضاء السلطة المحلّية وشباب ونساء للعمل المشترك والاتفاق على احتياجاتهم جلسات حوار مع المعنيين الحكوميين. تنفيذ برنامج تدريبي لنحو ١٢٥ إعلاميًا محلّيًا على اللامركزية والتغطية الإعلامية لأولويات الشباب والنساء.	توفير ٥ مراكز لدعم الشباب والنساء للوصول إلى أولوياتهم تعزيز قدرة ٢٥٠ عضو مجلس محلّي في مجال التخطيط والرقابة والعمل مع لجان شبابية مؤلّفة من ١٢٠٠ شاب إعداد دليل لإدماج احتياجات الشباب والنساء في السياسات المحلّية إنتاج عشرات القصص الصحافية حول قضايا محلية إعداد الشباب لأربع أوراق سياسات حول قضايا هامّة محلّية ووطنية
المنتدى الاجتماعي الديموقراطي (صنعاء)	تنمية الوعي حول مكافحة الفساد في أوساط الشباب (٢٠١٢ – ٢٠١٣)	وطني	الأجهزة الرقابية	تدريب ٤٠ شابًا لمدّة ثلاثة أشهر في مجال مكافحة الفساد وشمل تدريبًا عمليًا مع المعنيين في الأجهزة الرقابية. دراسة ميدانية كمشروع تخرّج للمشاركين حول تقييم أداء الأجهزة الرقابية ونوقشت مع المعنين ونشرت في كتاب	بناء قدرات الشباب كخبراء في مكافحة الفساد توظيف عدد من الشباب في الأجهزة الرقابية ومنظّمات المجتمع المدني إيجاد مرجعية معرفية حول تقييم أداء الأجهزة الرقابية والاستفادة منها أثناء مؤتمر الحوار الوطني تعزيز قبول المعنيين في الأجهزة الرقابية للعمل مع الشباب
شباب بلا حدود (تعز)	الشباب روّاد السلام (٢٠١٥-٢٠١٧)	محلّي	السلطة المحلّية (٥ محافظات)	دعم مشاريع للمبادرات الشبابية تعمل مع السلطة المحلّية على تعزيز السلم الاجتماعي.	تطوير ٣٠ مبادرة شبابية للمساهمة في تعزيز السلم المجتمعي تبنّي ومعالجة ١٤ قضية مجتمعية بصورة مشتركة

وفقًا للجدول أعلاه وآراء المشاركين للبحث اتضح أن الفترة المُمتدة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨ شهدت نشاطًا كبيرًا لمنظّمات المجتمع المدني، لا سيّما فيما يتعلّق بجهودها في دعم إشراك الشباب للعمل مع المؤسّسات الرسمية. وركّزت غالبية مشروعاتها - سواء في الجدول أعلاه أو مشروعاتها الأخرى - على العمل مع مؤسّسات السلطة المحلّية أكثر من المؤسّسات المركزية. وعلى موضوع السلام كونه القضية الأهمّ في ظل الظروف الراهنة.

ووفقًا لآراء المشاركين للبحث، تركّزت استراتيجيات العمل التي اعتمدتها تلك المنظّمات على التدريب والمناصرة والتنسيق والتوعية والحوارات مع المعنيين.

وكانت غالبية المخرجات المُحقّقة موجّهة نحو تشكيل لجان عمل شبابية، وتبنّي معالجة قضايا ذات أولوية قدّمها الشباب، وتوفير حزمة إصدارات شملت دراسات وأوراق سياسات وأدلّة ومواد توعوية وتقارير تقييم وقصص صحافية جرى مناقشتها مع المعنيين الحكوميين والقبول بها.

عمومًا يرى المشاركون للبحث أن الكثير من المنظّمات نجحت في الدفع باشراك الشباب للعمل مع المؤسّسات الرسمية، ومن ضمن تلك الجهود برامج تأهيل الشباب للانخراط في الحوار الوطني ودورهم في إعداد مسوّدة الدستور وقانون الحقّ في المعلومات وغيرها من المخرجات التي شارك بها شباب.

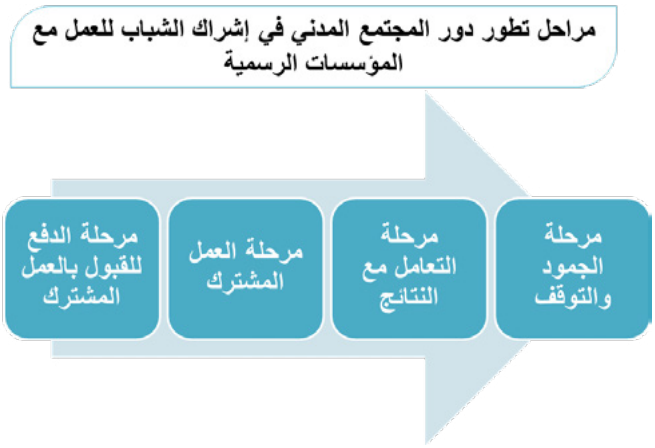

مراحل تطوّر دور المجتمع المدني

أجمعت المنظّمات والشباب المشاركون في هذا البحث على أن تطوّر دور المجتمع المدني مرّ بأربع مراحل:

الدفع للقبول بالعمل المشترك:
جرى فيها حثّ المسؤولين الحكوميين للقبول بفكرة مشاركة الشباب وركّزت على إجراء حوارات لإقناعهم في الانخراط بالمشروع، وتطلّب فيها إظهار المنافع المشتركة للطرفين، وأثمرت غالبًا عن قبولهم بالفكرة.

- العمل المشترك: اتسمت بتجاوب عالٍ للانخراط بأنشطة العمل من قبل المسؤولين، خصوصًا مع وجود منافع كالتدريب، والتوعية، وإعداد دراسات وأوراق سياسات وتقييمات، وجميعها عزّزت تفاعلهم، ومع ذلك شاب المرحلة نوع من الحذر في تعامل المسؤولين مع بعض الأنشطة التي توقّعوا أن ينتج عنها التزامات خارج سلطتهم.
- التعامل مع النتائج: اتسمت بالتذبذب ما بين قبول بعض النتائج ورفض بعضها بحجّة عدم وجود سلطة لإصدار السياسات، إمّا لأنها تحتاج إلى سلطات لديها مسؤوليّات وعلى مستويات أعلى أو تحتاج إلى جهود خارج قدرة المسؤولين.
- الجمود والتوقف: بمجرد انتهاء تمويل المشروع يبدأ تراخي جهود الأطراف - منظمات وشباب ومسؤولين – على العمل المشترك ومن ثمّ تتوقّف، ومع ذلك بقيت بعض الجهود المحدودة مثمرة لفترات بعد انتهاء المشروع نتيجة دور ذاتي للشباب.

تأثير الدور على مشاركة الشباب

وفقا لآراء المشاركين في البحث ونتائج متابعة أنشطة المنظّمات المستهدفة، انعكست جهود المجتمع المدني لإشراك الشباب للعمل مع صنّاع القرار في العديد من المخرجات الملموسة، شملت مجموعة من القرارات والمشاركات المتصلة بمعالجات قضايا أسهم بها الشباب منها على سبيل المثال قضية مجاري الحديدة، وأوضاع الشباب في محافظة عدن، ومشكلة اللاجئين في المكلا، والأمن في محافظة

قصة نجاح:

سميحة الهيال، دعمتها منظّمة رنين اليمن في إطار مشروع إشراك الشباب، حيث عملت مع الدكتور معين عبد الملك وزير الأشغال سابقًا ورئيس الوزراء لاحقًا، وخلال شهر فقط قدّمت ورقة سياسات ومقترحات مشاريع للحكومة لتبني قضايا مجتمعية تم الموافقة عليها ما رفع مستوى الثقة والقبول بالتعامل معها.

عدن، وطريق شرعب الرونة تعز، ولجان العمل المشترك في محافظة حضرموت، إلى جانب تبنّي ١٤ قضية سلم مجتمعي محلّية، وجميعها نتائج دعمت قبول المعنيين وثقتهم بمشاركة الشباب في أكثر من مشروع تقدّمت بها منظمات المجتمع المدني.

ومع ذلك، تباينت آثار تلك المخرجات بين جيّدة في قضايا التنمية المحلّية، ومحدودة في بناء السلام نظرًا إلى عدم تجاوب السلطات الأمنية وموقفها من فكرة بناء السلام. وعبّرت غالبية المشاركين في البحث عن عدم قناعتهم بمستوى تلك الآثار، خصوصًا أنها كانت تحتاج إلى وقت كافٍ وهو ما لم يكن متاحًا وأدى إلى تراجع مستوى التفاعل من قبل المسؤولين

أبرز العوامل المؤثّرة على دور المجتمع المدني

أفاد المشاركون في البحث أن أبرز العوامل الإيجابية التي أثّرت في رغبة صنّاع القرار للاستفادة من فرص التدريب والتوعية والدراسات ومخرجات الأنشطة، تمثّلت بحماس الشباب وحرصهم على التفاعل مع الجهود المنفّذة، فضلًا عن توقيت تنفيذ الجهود التي كانت ملائمة للعمل المشترك، والأنشطة المشتركة لبناء قدرات الشباب أمّا أبرز والمسؤولين.

العوامل السلبية فتركّزت في تدنّي مستوى الوعي لدى المسؤولين الحكوميين، والمناخ العام غير المستقرّ الذي انعكس في الحذر الزائد لدى المسؤولين والشباب معًا، والتوتّرات الأمنية والمضايقات التي تعرّض لها الشباب من بعض الجماعات المسلّحة وأعاقت العمل، كذلك عدم كفاية الوقت لبناء الثقة، وأخيرًا توقّف الأنشطة نتيجة انتهاء المشروع وعدم قياس أثر المشروع وبالتالي توقّف جهود العمل اللاحقة.

التحوّلات المؤثّرة في سياق دعم مشاركة الشباب

وفقًا لآراء المشاركين في البحث، تركّزت أبرز تلك التحوّلات في تنامي وعي المسؤولين الحكوميين - خصوصًا على المستوى المحلّي - تجاه قضايا الشباب، وأصبح لديهم قناعات بإشراك الشباب عند إقرار بعض السياسات العامّة المحلّية، ومثال ذلك تجربة منظّمة رنين اليمن، ألف باء، شباب بلا حدود. وتمكّنت مراكز دعم الشباب التي أنشأها مركز الإعلام الاقتصادي في خمس محافظات من تحريك الكثير من قضايا الشأن العام المحلّي، وأصبح هناك تجاوب رسمي مع جهودها، وجميعها تحوّلات صنعتها الثقة بالعمل مع الشباب وتكوّنت نتيجة جهود ملموسة على الواقع قامت بها تلك المنظّمات مع المؤسّسات الرسمية.

ثالثًا: النتائج

- ركّزت غالبية جهود المجتمع المدني لإشراك الشباب في العمل مع المؤسّسات الرسمية على مؤسّسات السلطة المحلّية كون الوضع السياسي حدَّ من تجاوب المؤسّسات المركزية.
- أسهمت استراتيجيات العمل التي انتهجتها تلك المنظّمات وتفاعل الشباب والنجاحات التي تحقّقت أثناء تنفيذ المشروعات في خلق عوامل ثقة بالشباب والمجتمع المدني لدى الجهات الحكومية، وبالتالي نجحت بعض التجارب الذي لا يزال بعضها مستمرّ.
- أدّى الصراع القائم، وعدم كفاية الوقت لبناء الثقة، وضعف مستوى وعي المسؤولين ومخاوفهم من تداعيات الوضع الراهن، ومضايقات الجماعات المسلّحة إلى الحدّ من دور المنظّمات في تحقيق بعض أهدافها.
- أدّت تداعيات الصراع القائم على الجانب الأمني وتوقّف العديد من وحدات السلطة المحلّية والمؤسّسات الحكومية عن أداء مهامها إلى الحدّ من الاستفادة من نتائج الجهود التي تحقّقت والبناء عليها في لعب أدوار أوسع في هذا الجانب.

رابعًا: الدروس المستفادة

- التدريب المشترك والحوار البنّاء والعمل من خلال لجان شبابية فعّالة جميعها استراتيجيات مناسبة لتحقيق نتائج أفضل في تجاوب الجهات الرسمية.
- خلق الحافز وترسيخ الثقة عوامل محورية لاستمرار جهود المجتمع المدني في دعم إشراك الشباب للعمل مع الجهات الرسمية واستمرار التجاوب الرسمي معها.
- ضمان تحقيق ثمار مستمرّة لجميع الأطراف مرتبط بتوفير مقوّمات الاستمرار بعد انتهاء المشروع كي لا تكون النتائج قاصرة على مرحلة تنفيذ المشروع.
- العمل مع المستويات المحلّية أظهر نجاحات أفضل من المستويات المركزية ما يعني أن فرص الاستمرار لا تزال مُتاحة.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub